

موجز سياساتي:

أثر جائحة كوفيد-19

على المرأة

9 نيسان/أبريل 2020

مقدمة

◀ ومع تزايد الضغط الاقتصادي والاجتماعي المقترن بتقييد التجول وفرض تدابير العزلة الاجتماعية بسبب جائحة كوفيد-19، أصبح العنف الجنساني يتزايد بشكل تصاعدي. وثمة نساء كثيرات يُجبرن بسبب 'الإغلاق العام' على أن يلزمن بيوتهن بجوار من يسيئ معاملتهن، في وقت أصبحت فيه خدمات دعم الضحايا معطلة أو بات الوصول إليها متعذراً.

◀ وتتضخم جميع هذه الآثار أكثر في سياقات الضعف والنزاعات والطوارئ حيث يكون التماسك الاجتماعي منهرا أصلاً، وحيث تكون القدرات والخدمات المؤسسية محدودة.

ويتناول هذا الموجز السياساتي كل مسألة من هذه المسائل، ويبحث في الكيفية التي تتغير بها حياة النساء والفتيات في ظل جائحة كوفيد-19، ويعرض تدابير مقترحة ذات أولوية لترافق جهود الاستجابة الفورية وجهود التعافي الأطول أجلاً.

إن جائحة كوفيد-19 ليست تحدياً للنظم الصحية في العالم فحسب، بل هي أيضاً اختبار لروحنا الإنسانية. والتعافي من هذه الجائحة يجب أن يؤدي إلى عالم أكثر مساواة وأكثر قدرة على التكيف مع الأزمات في المستقبل. ولقد أقرت عدة بلدان حوافز مالية واتخذت تدابير طارئة لمعالجة الثغرات القائمة في مجال الصحة العامة بهدف التخفيف من آثار جائحة كوفيد-19⁽¹⁾. ولا بد لجميع الاستجابات الوطنية، إذا أُريد لها أن تحقق الآثار الضرورية، من أن تركز على النساء والفتيات - فيما يتعلق بإدماجهن وتمثيلهن وحقوقهن، وتحقيق نتائج اجتماعية واقتصادية تعود عليهن بالنفع، وكفالة المساواة والحماية لهن.

كان متوقفاً لعام 2020 الذي تحل فيه الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لمنهاج عمل بيجين أن يكون فاتحة عهد جديد للمساواة بين الجنسين. وبدلاً من ذلك، حلت جائحة كوفيد-19 فباتت حتى المكاسب المحدودة التي تحققت في العقود الماضية معرضة لخطر الانتكاس. فهذه الجائحة تعمق ما كان قائماً من أوجه عدم المساواة، كاشفة بذلك ما يشوب النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من مواطن ضعف تزيد بدورها من آثار الجائحة.

وفي جميع المجالات، من الصحة إلى الاقتصاد، ومن الأمن إلى الحماية الاجتماعية، تتفاقم آثار جائحة كوفيد-19 بالنسبة للنساء والفتيات لمجرد كونهن إناثاً:

◀ فالنساء والفتيات يعانين بوجه خاص من آثار سلبية مضاعفة على الصعيد الاقتصادي، لأن دخلهن أقل بصفة عامة، وأدخارهن أقل، ولأنهن يشغلن وظائف غير آمنة أو يعشن في مستويات قريبة من مستوى الفقر.

◀ ولئن كانت التقارير الأولية تشير إلى وفاة الرجال بأعداد أكبر نتيجة لجائحة كوفيد-19، فإن تأثير الجائحة على صحة المرأة سلبي عموماً بسبب إعادة تخصيص الموارد وإعادة ترتيب الأولويات، بما في ذلك ما يتعلق منها بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

◀ وزاد عبء العمل في الرعاية غير المدفوعة الأجر لعدم ذهاب الأطفال إلى مدارسهم، وزيادة حاجة كبار السن إلى الرعاية، ولكون الجهات المعنية بتقديم الخدمات الصحية منهكة بحمل يفوق طاقتها.

DESA Policy Brief #58, "COVID-19: Addressing the social crisis through fiscal stimulus plans", (1) <https://www.un.org/development/desa/dpad/publication/un-desa-policy-brief-58-covid-19-addressing-the-social-crisis-through-fiscal-stimulus-plans/>

الدفع نحو إحداث تغيير تحويلي من أجل تحقيق المساواة عن طريق معالجة الوضع السائد في اقتصاد الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر.

في الاقتصاد النظامي، يتلقى العاملون في وظائف الرعاية، من المعلمين والمعلمات إلى الممرضين والممرضات، أجوراً أقل مقارنة بالعاملين في القطاعات الأخرى. وفي البيت، تؤدي المرأة الجزء الأكبر من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والتي لا يراها أحد.

ولكلا النوعين من العمل أهمية أساسية في الحياة اليومية وفي الاقتصاد، ولكنهما يقومان على معايير وأوجه تفاوت مجففة بحق المرأة وبرسخان هذه المعايير.

استهداف النساء والفتيات في جميع الجهود الرامية إلى معالجة الأثر الاجتماعي الاقتصادي لجائحة كوفيد-19.

إن الحرص على تطبيق منظور المساواة بين الجنسين حين تصميم الحوافز المالية وبرامج المساعدة الاجتماعية سيكون مهماً لتحقيق المزيد من المساواة والفرص والحماية الاجتماعية.

تجسد هذه الأولويات المتداخلة الثلاث نداء العمل في سبيل حقوق الإنسان الذي وجهه الأمين العام منذ فترة قريبة، حيث خص بالذكر بعض التدابير التي يمكن، إذا أثبتت، أن تحقق أثراً فعلياً على حقوق النساء والفتيات. ولقد أصبحت لهذه التدابير ضرورة حيوية أكبر في سياق الجائحة.

2 - ولا يتعلق الأمر بمجرد تصحيح أوجه عدم المساواة التي طال أمدها، بل أيضاً ببناء عالم أكثر عدلاً وقدرة على التكيف. ولا يصب هذا الأمر في مصلحة النساء والفتيات فحسب، بل أيضاً في مصلحة الفتيان والرجال.

ولئن كانت المرأة هي الأكثر تضرراً من هذه الجائحة، فإنها ستكون أيضاً عماد التعافي منها في المجتمعات المحلية. وكل استجابة سياساتية تراعي هذه الحقيقة ستكون أكثر تأثيراً نتيجة لذلك.

ولتحقيق هذا المبتغى، يشدد الموجز السياساتي على ثلاث أولويات شاملة، هي:

1 - **مساواة المرأة مع الرجل في جميع ما يتعلق بمواجهة جائحة كوفيد-19 من أعمال التخطيط وصنع القرار.**

3 - إن الأدلة المستمدة من جميع القطاعات، بما في ذلك التخطيط الاقتصادي والاستجابة لحالات الطوارئ، تبين دون شك أن السياسات التي توضع دون التشاور مع المرأة أو إشراكها في عملية صنع القرار تكون ببساطة سياسات أقل فعالية، بل ويمكن أن تكون سياسات مضرّة. وإلى جانب إشراك النساء بصفتهن الفردية، ينبغي أيضاً إشراك ممثلات عن المنظمات النسائية ودعمهن، لأن هذه المنظمات تكون في كثير من الأحيان على الخط الأول لمواجهة الجائحة في المجتمعات المحلية.

أولا - الآثار الاقتصادية

المعيشية الوحيدة الوالد. ولذلك فإن قدرة المرأة على استيعاب الصدمات الاقتصادية تكون أقل من قدرة الرجل.

وبما أن النساء يأخذن على عاتقهن قدرا أكبر من واجبات الرعاية المطلوبة في المنزل، فإن أعمالهن ستتضرر أيضا على نحو غير متناسب بحالات تخفيض ملاك العاملين والفصل من العمل. وتتطوي مثل هذه الآثار على خطر انتكاس المكاسب الهشة أصلا التي تحققت في مجال مشاركة المرأة في القوة العاملة، وتحدها من قدرة المرأة على إعالة نفسها وأسرتها، ولا سيما بالنسبة للأسر المعيشية التي ترأسها نساء. وفي كثير من البلدان، كانت الموجة الأولى من حالات الفصل من العمل حادة بشكل خاص في قطاع الخدمات، بما في ذلك في مجالات تجارة التجزئة والضيافة والسياحة، حيث نسبة النساء العاملات في هذه القطاعات أكبر من نسبة الرجال.

والحالة أسوأ في الاقتصادات النامية التي تتركز فيها الغالبية العظمى من عمالة النساء - 70 في المائة - في الاقتصاد غير الرسمي، حيث تكون الحماية قليلة فيما يخص الفصل من العمل أو الإجازات المرضية المدفوعة الأجر، وحيث تكون فرص الحصول على الحماية الاجتماعية محدودة. وكثيرا ما تعتمد هؤلاء العاملات في كسب عيشهن على الأماكن العامة والتفاعلات الاجتماعية، التي باتت ترفض عليها قيود الآن لاحتواء انتشار الجائحة⁽⁵⁾.

سيكون أثر جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي عميقاً. وفعلاً، وكما ذكر بمزيد من التفصيل في الموجز السياساتي المعنون "مسؤولية مشتركة وتضامن عالمي" الذي يناقش الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19، تعطلت الأسواق وسلاسل الإمداد، وأمرت المؤسسات التجارية بوقف عملياتها أو تقليص نطاقها، وفقد الملايين أو سيفقدون وظائفهم وسبل كسب عيشهم⁽²⁾. وقدرت منظمة العمل الدولية أن تدابير الإغلاق العام الكامل أو الجزئي أصبحت تؤثر الآن على نحو 2,7 مليار عامل يمثلون حوالي 81 في المائة من القوة العاملة في العالم، بينما يتوقع صندوق النقد الدولي حدوث انكماش كبير في الناتج العالمي في عام 2020⁽³⁾. فجائحة كوفيد-19 تدفع بالاقتصاد العالمي إلى ركود عالمي سيكون مختلفا بشكل لافت عن حالات الركود السابقة⁽⁴⁾.

وتشير أحدث الأدلة عن أثر جائحة كوفيد-19 إلى أن حياة النساء على الصعيدين الاقتصادي والإنتاجي ستتأثر بشكل مختلف وغير متناسب مقارنة بالرجال. ففي جميع أنحاء العالم، للنساء دخل أدنى، وإدخار أقل، ويشغلن وظائف مضمونة بدرجة أقل، واحتمالات أن يعملن في القطاع غير الرسمي أعلى. ولهن حظوظ أقل في الحصول على الحماية الاجتماعية، ويشكلن الأغلبية في الأسر

(2) مسؤولية مشتركة وتضامن عالمي: الاستجابة للآثار الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على كوفيد-19، آذار/مارس 2020. موجز سياساتي متاح على الرابط التالي: https://www.un.org/Sites/Un2.Un.Org/Files/Sg_Report_Socio-Economic_Impact_Of_Covid19.Pdf

(3) صندوق النقد الدولي، رؤية مبكرة لتأثير الجائحة على الاقتصاد في 5 رسوم بيانية. 6 أبريل 2020. وثيقة متاحة على الرابط التالي: <https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/06/blog-an-early-view-of-the-economic-impact-of-the-pandemic-in-5-charts>

(4) <https://www.forbes.com/sites/miltonezrati/2020/03/18/heading-off-the-covid-19-recession/#651eba9a28e6>

(5) تعد العمالة غير الرسمية على الصعيد العالمي مصدرا أكبر لعمل الرجال (63 في المائة) مقارنة بالنساء (58,1 في المائة)، ولكن في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، تزيد نسبة النساء في سوق العمالة غير الرسمية عن نسبة الرجال فيها. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، تبلغ نسبة النساء في قطاع

فإلى غاية 31 آذار/مارس، أقرّ 105 من البلدان تدابير مالية للتصدي لهذه الجائحة تعادل ما مجموعه 4,8 تريليون دولار أمريكي⁽⁸⁾. وفي 3 نيسان/أبريل، وصل عدد البلدان التي طبقت أو عدّلت برامج الحماية الاجتماعية وبرامج العمالة بهدف الاستجابة لجائحة كوفيد-19 إلى 106 بلدان⁽⁹⁾. وكانت الأداة الأكثر استخداماً في حزم التدابير المذكورة هي المساعدة الاجتماعية (التحويلات المالية غير القائمة على اشتراكات)، ثم التأمين الاجتماعي والتدخلات في سوق العمل من جانب العرض. ومن المهم أن تستند هذه التدخلات إلى بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، وأن تتضمن منظور المساواة بين الجنسين، وأهدافاً محددة لصالح المرأة. فعلى سبيل المثال، تمثل برامج التحويلات النقدية أكثر التدخلات المستخدمة لتقديم المساعدة الاجتماعية. وفي القطاعات التي تشكل فيها النساء نسبة كبيرة من العمال، حيث تعطلت سلاسل الإمداد، ينبغي توفير إمكانية كافية للحصول على الائتمانات والقروض والمنح حتى تستطيع تلك القطاعات الاحتفاظ بقوة العمل النسائية. وبالمثل، ينبغي أن تراعي إجراءات دفع الأموال ما تتحمله النساء والفتيات من التزامات بتقديم الرعاية واحتمال عملهن بشكر غير رسمي، بحيث يستطيع الحصول على الإعانات.

وعلاوة على ذلك، فإن المجموعة الكاملة من السياسات الاقتصادية - سواء أكانت من أجل الاستجابة الفورية أو الانتعاش الطويل الأجل - تحتاج إلى تصميم وتنفيذ بمنظور جنساني. ويشمل ذلك إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة في الأنشطة الاقتصادية، والمساواة في الأجر وتكافؤ الفرص، وخطط الحماية الاجتماعية التي تأخذ في الاعتبار أوجه التحيز القائمة، وتمويل رائدات الأعمال، وآليات لتعزيز عمل النساء لحسابهن الخاص. وينبغي أن تشمل هذه الاستجابات الاقتصادية كلا المجالين العام والخاص.

وقد أظهر فيروس إيبولا أن الحجر الصحي يمكن أن يقلل إلى حد كبير من أنشطة المرأة الاقتصادية وأنشطتها الرامية إلى كسب العيش، ويزيد من معدلات الفقر، ويقاوم من انعدام الأمن الغذائي⁽⁶⁾. ففي ليبيريا، حيث تشكل النساء نحو 85 في المائة من تجار السوق اليومية، أثرت تدابير الوقاية من فيروس إيبولا (التي شملت فرض قيود على السفر) تأثيراً شديداً على سبل معيشة المرأة وأمنها الاقتصادي⁽⁷⁾. وعلاوة على ذلك، عاد نشاط الرجال الاقتصادي إلى مستويات ما قبل الأزمة بعد فترة وجيزة من وقف التدابير الوقائية، في حين استمرت الآثار السلبية على أمن المرأة الاقتصادي وسبل عيشها لفترة أطول بكثير.

وفي ضوء التجارب السابقة والبيانات التي بدأت تصدر في الآونة الأخيرة، يمكن توقُّع أن تؤدي آثار الكساد العالمي الناجم عن جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض طويل الأمد في دخل المرأة ومشاركتها في القوة العاملة، مع ما يترتب على ذلك من آثار مضاعفة على النساء اللاتي يعشن أصلاً في براثن الفقر. وأما النساء اللاتي استطعن التخلص من الفقر المدقع نتيجة للنمو الاقتصادي الذي تحقق في الآونة الأخيرة، فمن المرجح أن يسقطن مرة أخرى في هوة الفقر التي تؤدي إلى أشد حالات الضعف.

تدابير الانتعاش الاقتصادي

يجب أن يكون الهدف من كل ما نفعه خلال أزمة جائحة كوفيد-19 وبعدها هو بناء اقتصادات ومجتمعات أكثر مساواة وشمولاً واستدامة. ولربما يكون هذا هو أوضح الدروس التي يمكن استخلاصها من الجائحة. ويشمل ذلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني، ووضع الحياة الاقتصادية للمرأة في صميم خطط التصدي للجائحة وخطط الإنعاش.

العمل غير الرسمي 90 في المائة من مجموع النساء العاملات، مقابل 83 في المائة من العاملين من الرجال. (https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-/dgreports/---dcomm/documents/publication/wcms_626831.pdf, pages 20-21).

Ministry of Social Welfare, Gender and Children's Affairs, UN Women, Oxfam, Statistics Sierra Leone (2014). Multisector (6) Impact Assessment of Gender Dimensions of the Ebola Virus Disease.

<https://www.unwomen.org/en/news/stories/2014/11/in-liberia-mobile-banking-to-help-ebola-affected-women-traders> (7)

(8) حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة استناداً إلى البيانات المنشورة على موقع جامعة أكسفورد الشبكي لتتبع تدابير الدول في التصدي لكوفيد-19: <https://www.bsg.ox.ac.uk/research/research-projects/oxford-covid-19-government-response-tracker>

(9) http://www.ugogentilini.net/wp-content/uploads/2020/04/Country-social-protection-COVID-responses_April3-1.pdf

وبالمثل، فإن تضيق الفجوة التعليمية بسبب نوع الجنس، وضمان بقاء المرأة في سوق العمل الرسمية وتوسيع نطاق مشاركتها فيها، سيؤديان دورا هاما في تزويد العديد من الاقتصادات بالقدرة على "التعافي" والنمو بشكل أقوى وأكثر إنصافا واستدامة.

وأخيرا، فإن نظم الحماية الاجتماعية الحالية ليست واسعة النطاق بشكل كافٍ. فهذه النظم لن تتيح لكثير من النساء إمكانية الاستفادة من شبكات الأمان لأنها تعتمد في كثير من الأحيان على المشاركة الرسمية في القوة العاملة. ففيما يتعلق بالنساء العاملات خارج

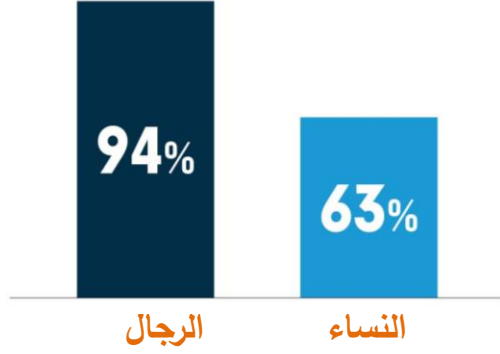
المجال الزراعي في جنوب آسيا، تصل نسبة النساء في قطاع العمل غير الرسمي إلى أكثر من 80 في المائة؛ وتبلغ هذه النسبة 74 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ وفيما يتعلق بالنساء العاملات خارج المجال الزراعي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تبلغ نسبة النساء في قطاع العمل غير الرسمي 54 في المائة. وينبغي أن تكون فرصة الحصول على إعانات مثل التأمين الصحي وإجازات المرض والأمومة المدفوعة الأجر والمعاشات التقاعدية وإعانات البطالة متاحة على نطاق يتجاوز نطاق العمل الرسمي وأن تكون متاحة للنساء في جميع مجالات العمل.

وبالمثل، فإن تضيق الفجوة التعليمية بسبب نوع الجنس، وضمان بقاء المرأة في سوق العمل الرسمية وتوسيع نطاق مشاركتها فيها، سيؤديان دورا هاما في تزويد العديد من الاقتصادات بالقدرة على "التعافي" والنمو بشكل أقوى وأكثر إنصافا واستدامة.

وأخيرا، فإن نظم الحماية الاجتماعية الحالية ليست واسعة النطاق بشكل كافٍ. فهذه النظم لن تتيح لكثير من النساء إمكانية الاستفادة من شبكات الأمان لأنها تعتمد في كثير من الأحيان على المشاركة الرسمية في القوة العاملة. ففيما يتعلق بالنساء العاملات خارج

سيكون لكوفيد-19 آثار شديدة على من يعيش من النساء على هامش الاقتصاد

تقضي المرأة



3 أضعاف ما يقضيه الرجل في الرعاية والأعمال المنزلية بلا مرتب، ويحد ذلك من فرصها في الحصول على عمل لائق

يوجد الرجال ممن هم بين 25 و 54 من العمر في قوى العمل بأعداد أكبر من أعداد النساء:

740

مليون امرأة

على صعيد العالم يعملن في الاقتصاد غير الرسمي.



الفجوة في الأجور بين الجنسين مستقرة عند

16%

حيث يُدفع للنساء ما يصل إلى 35 في المائة أقل مما يُدفع للرجال في بعض البلدان.

على صعيد العالم،

72% من الرجال



كن يمتلكن حسابا بمؤسسة مالية في عام 2017، في مقابل الرجال

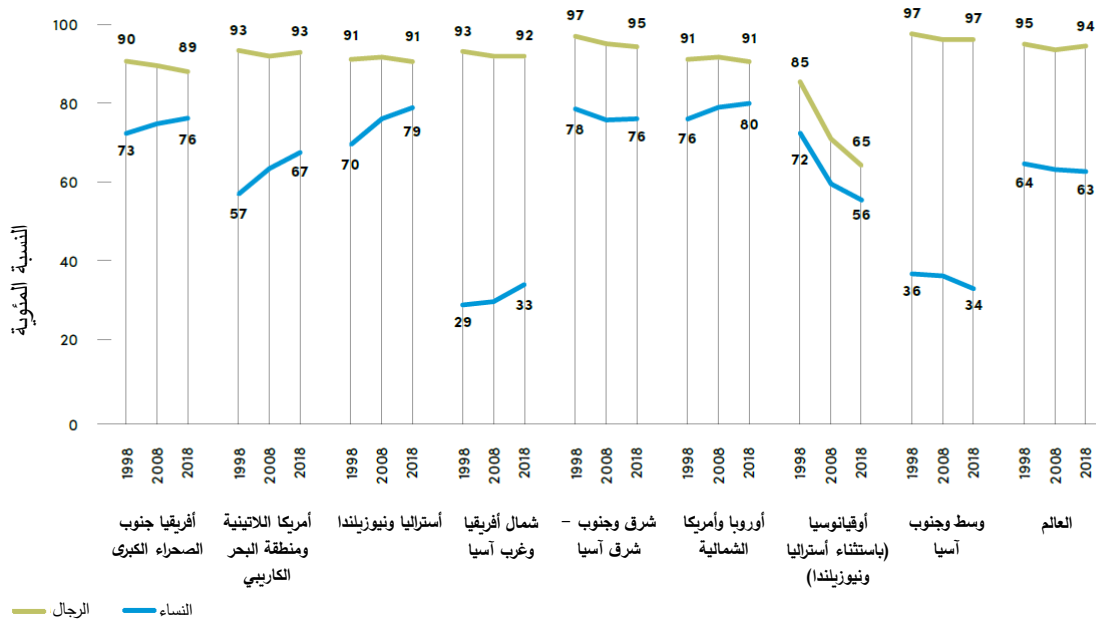
65% من النساء



نساء ممن تتراوح أعمارهن بين 25 و 34 احتمالات وجودهن في حالة فقر مدقع تفوق نظيرتها عند الرجال بنسبة 25 في المائة على الصعيد العالمي

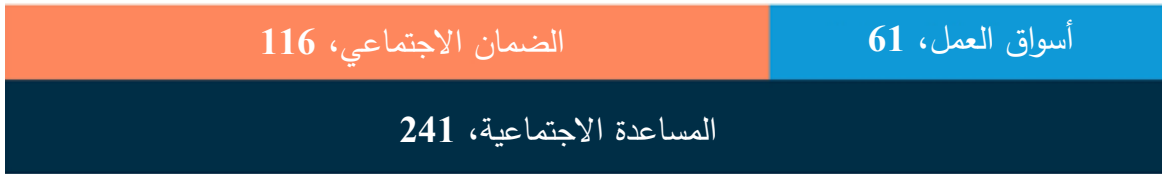
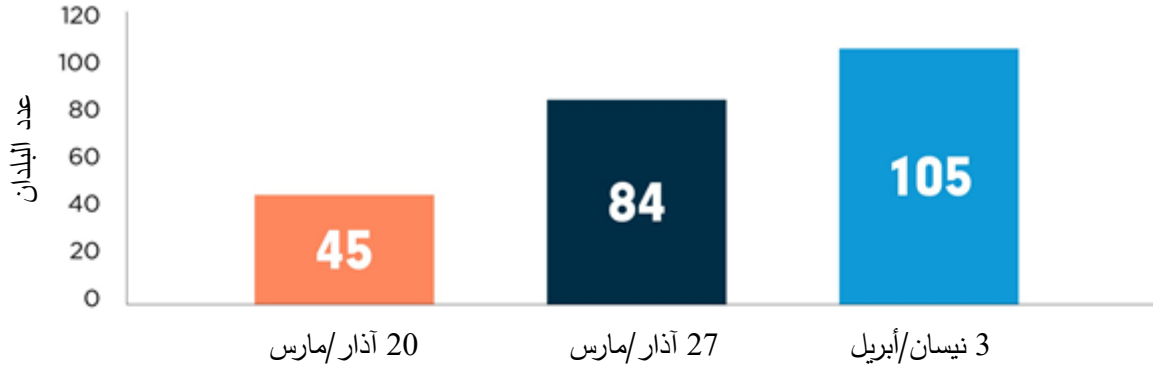


معدل المشاركة في القوة العاملة في أوساط الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 54 عاما، بحسب الجنس والمنطقة، 1998-2018

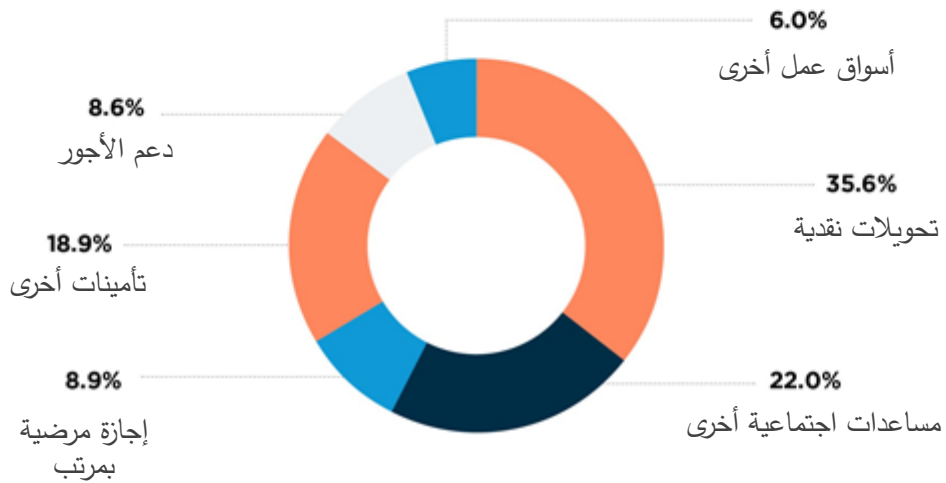


المصدر: المتوسطات المرجحة التي حسبها هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستخدام بيانات صادرة عن منظمة العمل الدولية 2018 (ج) وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية 2017 (م). ملاحظات: تشير البيانات إلى آخر ما هو متاح عن 188 بلدا بشأن الفترة المشار إليها. وتغطي عينة البلدان الـ 188 معظم سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 54 عاما في عام 2018.

عدد ونوع البرامج التي استحدثتها أو اعتمدها البلدان لمواجهة أزمة كوفيد-19



تدخلات المساعدة حسب نوع البرنامج



ويوصى بما يلي في خطط الاستجابة الوطنية:

الضمان الاجتماعي. ويمكن للحكومات، على سبيل المثال، أن تدعم تدابير لتقديم دخل بديل للعاملين في القطاع غير الرسمي (كما هو الحال في تايلند وبيرو)، بما في ذلك تدابير تغطي العمال المنزليين على وجه التحديد. والمشترىات العامة، من أغذية ولوازم أساسية وصحية ومعدات واقية شخصية، يمكن شراؤها مباشرة من شركات الأعمال التي تقودها نساء. وتحتاج النساء في قطاع الاقتصاد غير الرسمي إلى دعم للحصول على التحويلات النقدية أو تعويضات البطالة، ولا سيما النساء اللاتي لا تتوفر لهن إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية.

في كوستاريكا، خفضت الحكومة جميع أسعار الفائدة على القروض المقدمة إلى التعاونيات وشركات الأعمال التي تستهدف قطاعات السكان ذات الأولوية، بما في ذلك الشباب والنساء والراشدون الأكبر سناً والسكان الأصليين والمنحدرون من أصل أفريقي والفلاحون والمهاجرون والأشخاص ذوو الإعاقة.

كيف يمكن للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة في هذا المجال؟

يمكن للأمم المتحدة أن تقدم تحليلاً جنسانياً وبيانات مصنفة حسب نوع الجنس لإرشاد السياسات الوطنية، بما فيها السياسات المتصلة ببرامج وسياسات الاستجابة لجائحة كوفيد-19. ويمكننا إسداء المشورة للحكومات بشأن التدابير التي يمكن تنفيذها وتكون تكلفة معاملاتها منخفضة، وبشأن كيفية وضع برامج هادفة لتوفير الدخل للنساء الممثلات بنسب مفرطة في القطاعات المتأثرة بسياسات الحجر الصحي والإغلاق العام المرتبطة بجائحة كوفيد-19. وبذلك، يمكن للأمم المتحدة أن تسدي المشورة للحكومات بشأن أكثر السبل فعالية لوضع النقد في أيدي النساء، بوسائل تشمل توسيع نطاق برامج التحويلات النقدية، وتقديم المشورة عن المشروطيات، واقتراح كيف يمكن للبرامج أن تستفيد من الخدمات المصرفية بالهاتف المحمول لتمكين المرأة من الحصول على الأموال والتصرف فيها. ويمكن للأمم المتحدة أن تقدم الدعم في تصميم برامج الحفز المالي الموجهة توجيهها جيداً لفائدة المرأة.

➤ وضع النقود في يد المرأة - إذا كان لدى بلد ما برنامج قائم يتيح وصول المال إلى يد المرأة مباشرة، مثل برامج التحويلات النقدية المشروطة باستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، فإن نطاق تلك البرامج ينبغي أن يوسع.

➤ استحداث تدابير يمكن تنفيذها وتكون تكاليف المعاملات فيها منخفضة (مثل إلغاء فواتير الكهرباء مؤقتاً فيما يخص المستهلكين الفقراء).

➤ استخدام برامج الحماية الاجتماعية الوطنية القائمة وتكييف منهجيات هادفة لضمان الدخل للفئات المتضررة بجائحة كوفيد-19، ولا سيما في القطاعات التي يكون تمثيل المرأة فيها طاعياً (السياحة، والتعليم، والبيع بالتجزئة، والمطاعم، والضيافة، وما إلى ذلك).

➤ توسيع نطاق الحماية الاجتماعية الأساسية لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي.

➤ اتخاذ تدابير لتخفيف العبء الضريبي على شركات الأعمال التي تملكها نساء.

➤ استخدام الشبكات النسائية ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات التمويل البالغ الصغر والادخار، لنشر المعلومات عن الإعانات.

➤ إدماج تقييم جنساني في جميع التقييمات القطرية لفهم أثر جائحة كوفيد-19 على النساء والفتيات، بما في ذلك أثره الاقتصادي، وكيفية معالجته بفعالية.

ويتمسك الدعم المباشر للعاملين في القطاع غير الرسمي

وشركات الأعمال التي تقودها النساء بأهمية بالغة: فالدعم المالي ينبغي أن يستهدف ما تضرر من مشاريع وشركات أعمال تقودها النساء في القطاعات التي يطغى فيها عمل المرأة، وأن يقدم قروضاً ميسرة بإعانات ودعم من الدولة، وتأجيلات وإعفاءات من الضرائب ومدفوعات

ثانياً - الآثار الصحية

وغسل الملابس، وإعداد الطعام - وبذلك فإنهم أكثر عرضة للإصابة بالفيروس. وفي بعض المناطق، تقل فرص حصول المرأة على معدات واقية شخصية أو على معدات ذات مقاس مناسب. وعلى الرغم من هذه الأرقام، فإن المرأة غائبة في كثير من الأحيان عن عملية صنع القرار على الصعيد الوطني أو العالمي فيما يتعلق بالاستجابة لجائحة كوفيد-19.

الآثار على الصحة الجنسية والإنجابية: إن توفير خدمات

الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الرعاية الصحية للأمهات والخدمات المتصلة بالعنف الجنساني، أمر أساسي لصحة النساء والفتيات وحقوقهن ورفاههن. وقد يؤدي تحويل الانتباه والموارد الحاسمة الأهمية بعيداً عن هذه الأحكام إلى تفاقم وفيات الأمومة والأمراض التنفسية، وزيادة معدلات حمل المراهقات، وفيروس نقص المناعة البشرية، والأمراض المنقولة جنسياً. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يقدر أن 18 مليون امرأة إضافية سيفقدن إمكانية الحصول بانتظام على وسائل منع الحمل الحديثة في سياق جائحة كوفيد-19 الحالية⁽¹¹⁾.

كيف يمكن للاستجابات الوطنية أن تعالج الآثار الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19؟

من المهم جداً في جميع خطط الصحة العامة الرامية للتأهب والاستجابة لجائحة كوفيد-19 أن تأخذ في الحسبان الآثار الصحية المباشرة وغير المباشرة على النساء والفتيات.

يمكن للجوائح الماسة بالصحة أن تزيد من صعوبة حصول النساء والفتيات على العلاج والخدمات الصحية. وتتفاقم هذه العوامل بسبب أوجه عدم المساواة المتعددة أو المتداخلة، مثل الانتماء الإثني، والوضع الاجتماعي - الاقتصادي، والإعاقة، والعمر، والأصل العرقي، والموقع الجغرافي، والميل الجنسي، من بين أمور أخرى، مما يؤثر على إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الحرجة واتخاذ القرارات بشأنها، والحصول على معلومات عن مرض كوفيد-19.

وللنساء والفتيات احتياجات صحية فريدة من نوعها، ولكن فرصهن متدنية فيما يتعلق بحصولهن على خدمات صحية جيدة وعلى الأدوية واللقاحات الأساسية ورعاية الأمومة والصحة الإنجابية، أو على غطاء تأميني للتكاليف الصحية في الحالات الروتينية والكارثية، ولا سيما في المناطق الريفية والمجتمعات المهمشة. والمعايير الاجتماعية التقييدية والقوالب النمطية الجنسانية يمكن أن تحد أيضاً من قدرة المرأة على الحصول على الخدمات الصحية. ولكل ذلك آثار سلبية خاصة خلال أزمة صحية واسعة النطاق.

ويحتمل أن تكون النساء في خطر حيال المرض أو معراضات

للإصابة بالعدوى بسبب توزع الجنسين في المجال المهني: فعلى الصعيد العالمي، تشكل النساء 70 في المائة من القوة العاملة في مجال الصحة، ومن الأرجح انخراطهن بصفة عاملات في مجال الصحة في الخطوط الأمامية، ولا سيما الممرضات والقابلات والعاملات في مجال الصحة في المجتمعات المحلية⁽¹⁰⁾. وتشكل النساء أيضاً أغلبية موظفي الخدمة في المرافق الصحية - مثل أعمال النظافة،

(10) منظمة الصحة العالمية (2019). المساواة بين الجنسين في القوى العاملة في مجال الصحة: تحليل يشمل 104 بلدان: <https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/311314/WHO-HIS-HWF-Gender-WP1-2019.1-eng.pdf?ua=1>

(11) Out-of-Pocket Spending for Contraceptives in Latin America. UNFPA, Latin America and Caribbean Regional Office, March 2020

حالة إسبانيا



حالة إيطاليا



● الإناث ● الذكور

إيلاء اهتمام صريح لدور المرأة بوصفها عاملة صحية في الخطوط الأمامية: ينبغي إيلاء اهتمام خاص بصحة العاملات الصحيات في الخطوط الأمامية، بمن فيهن القابلات والممرضات والعاملات في مجال صحة المجتمعات المحلية، فضلا عن موظفات دعم المرافق، وتوفير بيئة عمل مناسبة لهن وتلبية احتياجاتهن النفسية والاجتماعية. وينبغي أن تكون المعدات الوقائية الشخصية بمقاس مناسب للنساء. فلقد تبين أن الأقنعة والأغطية التي يحدّد مقاسها باستخدام مقاس "الرجل العام" المستخدم غالبا في التصميم والإنتاج تترك المرأة أكثر عرضة للعدوى. ومن المهم توفير منتجات مثل مواد النظافة الصحية والتصحاح (مثل القوط الصحية، والصابون، ومواد تطهير اليدين، وما إلى ذلك) للعاملات الصحيات، والنساء والفتيات، ولا سيما لأولئك الموجودات في الحجر الصحي لأغراض الوقاية والفحص والعلاج. ونظرا لزيادة احتمال إصابة العاملات في الخطوط الأمامية والمتطوعات في المجتمعات المحلية، وحالات العنف ضدهن، يلزم اتخاذ تدابير واضحة لمنع تعرضهن لإساءة المعاملة والعنف

في هولندا، جهزت فرق من القابلات بعض الفنادق المغلقة بسبب الجائحة، لاستخدامها بهدف توفير خدمات رعاية الأمومة

ضمان وصول رسائل الصحة العامة المتعلقة بجائحة

كوفيد-19 إلى النساء والفتيات: يجب في تدابير الرعاية الصحية المتخذة للاستجابة أن تيسر وضع رسائل محددة الهدف في مجال الصحة العامة تلبي مختلف السياقات والشواغل، وتعميمها على النساء والفتيات. ونظرا لمحدودية فرص الحصول على التعليم وبالتالي انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة في بعض السياقات، يجب أن تكون الرسائل ميسرة الوصول وملائمة ثقافيا ومفهومة للجميع. وينبغي أيضا توزيع معلومات دقيقة عن الوقاية من مرض كوفيد-19 ومعلومات طبية في المناطق المتضررة من النزاعات لإيصالها إلى جميع النساء والفتيات، بما يشمل النساء والفتيات في مخيمات اللاجئين وأماكن استقرار المشردين داخليا، وكذلك في المجتمعات المحلية النائية والريفية.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الأمم المتحدة تعزيز النظم الصحية من منظور جنساني من أجل التصدي للجائحة فضلا عن تجنب انقطاع الخدمات الصحية الأخرى. ويشمل ذلك تقديم المشورة في مجال السياسة العامة، فضلا عن شراء المعدات واللوازم الصحية، بما في ذلك المعدات الواقية الشخصية للعاملين الصحيين. وتدعو الأمم المتحدة إلى تقديم الدعم للبلدان ذات نظم الصحة العامة والدعم الاجتماعي الضعيفة، بما في ذلك البلدان التي تواجه أوضاعا إنسانية، وتدعم أنشطة التوعية الموجهة بشكل خاص إلى النساء والفتيات، بما في ذلك الفئات الأكثر عرضة للخطر مثل النساء الحوامل، والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والأشخاص ذوي الإعاقة، بشأن كيفية الحد من مخاطر الإصابة بمرض كوفيد-19⁽¹²⁾. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الأمم المتحدة مع الحكومات والشركاء لضمان استمرار الاهتمام بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات.

الجنساني والتخفيف من آثارهما. ويجب أن يؤخذ في الحسبان رأي النساء العاملات في الخطوط الأمامية حين التخطيط لتدابير الاستجابة.

اتخاذ تدابير لمواصلة تقديم الخدمات الصحية العادية،

ولا سيما فيما يتعلق بالرعاية الصحية الجنسية والإنجابية: يلزم إيلاء اهتمام خاص بخدمات الرعاية الصحية للمسنات، وضحايا العنف الجنساني، فضلا عن خدمات الرعاية قبل الولادة وبعدها، وخدمات التوليد، بما في ذلك التوليد في حالات الطوارئ ورعاية المواليد الجدد. وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة انتشار العدوى. ولا بد من استمرار إمكانية الحصول على العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية دون انقطاع ولا سيما، على سبيل المثال لا الحصر، من حيث الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل.

كيف يمكن للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة في هذا المجال؟

تأخذ الأمم المتحدة في الحسبان الأبعاد الجنسانية للجائحة في إطار استجابتها الصحية العامة بقيادة منظمة الصحة العالمية.

(12) <https://www.unfpa.org/featured-publication/women-and-young-persons-disabilities>

ثالثاً - أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر

عبء الرعاية الصحية الملقى على عاتق الأسر والمجتمعات المحلية يتزايد دائماً يوماً بعد يوم. ويحتمل أن يخرج المصابون بمرض كوفيد-19 مبكراً لإعطاء أماكنهم لمرضى آخرين، ولكنهم سيظلون بحاجة إلى الرعاية والمساعدة في منازلهم. ومن المحتمل تقليص نطاق تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية غير المتصلة بمرض كوفيد-19، ويعني ذلك أن الأسر تحتاج إلى تقديم دعم أكبر لأفرادها الذين يعانون من أمراض أخرى، بما في ذلك الأمراض المزمنة. وتقف النساء في الخط الأول للاستجابة لهذا المرض، بوصفهن يقدمن عادة الرعاية الأسرية غير المأجورة، ويشكلن غالبية من يعملون في مجال الصحة بدون أجر أو بأجور متدنية في المجتمعات المحلية.

وضعت قرارات إغلاق المدارس ضغوطاً إضافية وطلباً إضافياً على النساء والفتيات: ذكرت اليونسكو أن ثمة 1,52 مليار طالب (87 في المائة) وأكثر من 60 مليون معلم يلزمون منازلهم حالياً بسبب اتساع نطاق إغلاق المدارس لمواجهة جائحة كوفيد-19. ومع انخفاض العرض في مجال رعاية الأطفال في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، فإن الطلب على تقديم خدمات رعاية الأطفال بدون أجر أصبح يقع بشكل أكبر على عاتق المرأة، ليس بسبب هيكل القوة العاملة الحالي فحسب، ولكن أيضاً بسبب المعايير الاجتماعية. وسيقيد ذلك قدرتها على العمل، لا سيما حين يتعذر أداء الوظائف عن بعد. ويشكل نقص الدعم في مجال رعاية الطفل مشكلة خاصة بالنسبة للعمال الأساسيين الذين يتحملون مسؤوليات الرعاية. وتظهر الأدلة المتوفرة عن الولايات المتحدة أن النساء لا يشغلن 78 في المائة من جميع الوظائف في المستشفيات فحسب، بل إنهن يشغلن أيضاً 70 في المائة من الوظائف في الصيدلة و 51 في المائة من الوظائف في محلات البقالة⁽¹⁴⁾.

إن الأزمة العالمية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 كشفت بشكل صارخ أن الاقتصادات الرسمية في العالم وعوامل الحفاظ على حياتنا اليومية مبنية على ما تؤديه النساء والفتيات من عمل غير مرئي وغير مدفوع الأجر. فمع بقاء الأطفال خارج مدارسهم، وزيادة احتياجات الرعاية لدى كبار السن وأفراد الأسرة المرضى، وانهمك مرافق الخدمات الصحية بعبء يفوق طاقتها، زاد الطلب على أعمال الرعاية في عالم يواجه جائحة كوفيد-19 زيادة تصاعدية.

يشكل اقتصاد الرعاية غير المدفوعة الأجر دعامة أساسية حاسمة الأهمية للاستجابة لجائحة كوفيد-19: فهناك اختلافات جسيمة في التوازن بين الجنسين فيما يتصل بتوزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وقبل أن يتحول كوفيد-19 إلى جائحة عالمية، كان حجم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والأعمال المنزلية التي تؤديها المرأة يبلغ ثلاثة أضعاف ما يؤديه الرجل. ولهذا الاقتصاد الغائب عن الأنظار تأثير حقيقي على الاقتصاد الرسمي وعلى حياة المرأة. ففي أمريكا اللاتينية، تقدر قيمة العمل غير المدفوع الأجر بما يتراوح بين 15,2 في المائة (إكوادور) و 25,3 في المائة (كوستاريكا) من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹³⁾.

وفي سياق هذه الجائحة، يؤدي الطلب المتزايد على أعمال الرعاية إلى ترسيخ أوجه عدم المساواة القائمة أصلاً في توزيع العمل بين الجنسين. ولئن كانت الأجزاء الأقل بروزاً للعيان في اقتصاد الرعاية تتعرض لضغوط متزايدة، فإنها ما زالت لا تؤخذ في الحسبان في الاستجابة الاقتصادية.

الرعاية الصحية: مع انهمك المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية في السعي لوقف مد حالات العدوى بمرض كوفيد-19، فإن

(13) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (2019)، Repository of information on time use in Latin America and the Caribbean، متاح على الرابط التالي: https://oig.cepal.org/sites/default/files/2019-10_repositorio_uso_del_tiempo_eng.pdf.

U.S. Bureau of Labour Statistics, Current Employment Statistics - CES (National), Employment and Earnings Table B-5b, (14) available at: <https://www.bls.gov/web/empsit/ceseeb5b.htm> (February 2020).

ما تقوم به المرأة من عمل بلا مرتب في تقديم الرعاية والأعمال المنزلية أمر بالغ الأهمية في إقامة عماد المجتمعات، وله قيمة اقتصادية عظيمة، وينبغي دعمه بما ينبغي من السياسات.



حين تؤخذ إسهامات المرأة في جميع أنواع الرعاية (وليس الرعاية الصحية وحدها)، تصل تلك القيمة إلى:

11 تريليون دولار
الولايات المتحدة



إسهامات المرأة بلا مرتب في الرعاية الصحية تُقدر قيمتها بـ

2,35%

من الناتج العالمي الإجمالي، أو بما قدره

1,5 تريليون دولار
الولايات المتحدة



تقضي المرأة في المتوسط

4,1 ساعات في اليوم في العمل بلا مرتب في الرعاية والأعمال المنزلية، مقابل

1,7 ساعة في اليوم للرجل

تعاني الفتيات والمراهقات أيضا من تأثير أعباء أعمال رعاية مرضى كوفيد-19: تُظهر البيانات الحديثة أن المراهقات يقضين ساعات أطول بكثير في أداء الأعمال المنزلية مقارنة بنظرائهن من الذكور⁽¹⁶⁾. فإغلاق المدارس لا يعني فقط أن الفتيات يؤديون مزيدا من الأعمال المنزلية، بل إنه يمكن أن يدفع أيضا بملايين أخرى من الفتيات إلى الانقطاع عن الدراسة قبل إكمالهن تعليمهن، ولا سيما الفتيات اللاتي يعشن في براثن الفقر، أو الفتيات ذوات الإعاقة، أو اللاتي يعشن في مناطق ريفية معزولة. وحتى قبل بدء هذه الجائحة، كانت ملايين الفتيات يكتفين بتعليم ضعيف النوعية - وملايين أخرى لا يسلكن طريق الدراسة لاكتساب الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات في المستوى الأساسي، ولا اكتساب المهارات والمعارف والفرص في المستوى الثانوي التي يحتاجن إليها من أجل حياة منتجة ومُرضية. وتبيّن الأدلة المستمدة من الجائحات السابقة أن المراهقات

تقديم الرعاية إلى كبار السن (والاستعانة بهم في تقديم الرعاية) حاجة شديدة الأهمية في مواجهة جائحة كوفيد-19: فنسبة تمثيل النساء بين كبار السن في جميع البلدان مرتفعة جدا عن نسبة الرجال، لا سيما مع تقدمهن في السن. وعلى الصعيد العالمي، تشكل النساء 57 في المائة من الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 70 سنة، و 62 في المائة من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 80 سنة⁽¹⁵⁾. ويميل دخل المسنات ومعاشاتهن التقاعدية إلى الانخفاض، وتكون فرصهن أقل في الحصول على خدمات الرعاية لأنفسهن. والنساء من جميع الأعمار يوفرن الجزء الأكبر من الرعاية غير المدفوعة الأجر لكبار السن، ذكورا وإناثا؛ وستتوقف استمرارية هذه الرعاية على صحتهن وسلامتهن، فضلا عن قدرتهن على التقليل إلى أدنى حد من خطر نقل العدوى إلى الأشخاص الذين أوكل إليهن رعايتهم.

(15) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبية السكان (2019). World Population Prospects 2019، منشورة على الإنترنت: <https://population.un.org/wpp/>

UNICEF, Plan International, UN Women (2020). A new era for girls: taking stock of 25 years of progress (16) <https://www.unicef.org/media/65586/file/A-new-era-for-girls-2020.pdf>

مجالات التدريس والتدريب والخدمات العامة، وهي كلها قطاعات تكون نسبة الإناث فيها كثيفة.

وتدابير الدعم المتخذة استجابة لهذه الجائحة ينبغي ألا تقتصر على العمال الذين يشغلون وظائف في القطاع الرسمي بل ينبغي أن تشمل العاملين في القطاع غير الرسمي، والعاملين غير المتفرغين، والعمال الموسميين، الذين معظمهم من النساء. وهذا أمر ضروري بصفة خاصة في المجالات التي تهيمن فيها الإناث مثل قطاعات الضيافة والأغذية والسياحة، التي توقفت الآن بسبب ما اتخذته الحكومات من تدابير تفرض على الناس ملازمة بيوتها. وبعض البلدان بدأت فعلا تتحرك في هذا الاتجاه. فعلى سبيل المثال، تنظر إيطاليا في اتخاذ تدابير دعم لتغطية العاملين في القطاع غير النظامي والعاملين المؤقتين بمجرد انتهاء عقودهم. وأخيرا، ينبغي لعمليات الإنقاذ وتدابير الدعم ألا تقتصر على مساعدة أصحاب المشاريع الكبيرة والمتوسطة الحجم فحسب، بل ينبغي لها أن تساعد أيضا أصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، التي يكون عدد النساء صاحبات المشاريع فيها أكبر نسبيا. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يُتاح الدعم المالي والقروض من القطاع الخاص للنساء والرجال على قدم المساواة.

وإلى جانب الأزمة المباشرة، يُحتمل أن تكون هناك بعض الآثار المتبقية على المعايير الاجتماعية، وأن تسهم في تحقيق قدر أكبر من المساواة. فمع تحول العديد من الشركات على الصعيد العالمي إلى تطبيق ترتيبات الدوام المرنة، يبدو بوضوح أن هذا النموذج من العمل الذي يسمح بتحقيق توازن أكبر بين مسؤوليات العمل والرعاية هو نموذج يمكن تطبيقه. وبالمثل، مع استمرار هذا العدد الكبير من النساء في العمل خارج المنزل كعاملات أساسيات في مجال تقديم الخدمات، أو مع استمرار الأسر التي يكون فيها كلا الوالدين في المنزل خلال هذه الفترة في تدبر مسؤوليات العمل ورعاية الأطفال، يُحتمل أن يؤدي ذلك إلى تأثير غير مباشر في الآباء الذين يؤدون دورا رئيسيا أو مشتركا في تقديم الرعاية فيما يتعلق بتقسيم العمل والأدوار الجنسانية الراسخة بعد انقضاء الأزمة⁽¹⁸⁾. وسيتعين تحقيق هذه التحولات عن قصد، ثم ترسيخها.

معرضات بوجه خاص لخطر الانقطاع عن الدراسة وعدم عودتهن إلى المدرسة حتى بعد انتهاء الأزمة.

ما التدابير اللازمة لتحقيق استجابة وانتعاش اقتصاديين شاملين جنسانيا؟

أقر منذ وقت طويل بأن ما تؤديه المرأة من أعمال رعاية غير مدفوعة الأجر هي أحد دوافع انعدام المساواة بين الجنسين. فهذه الأعمال ترتبط ارتباطا مباشرا بعدم المساواة في الأجور، وانخفاض الدخل، وضعف نتائج التعليم، والضغط على الصحة البدنية والعقلية. ولقد تفاقم العمل غير المدفوع الأجر وغير المنظور في هذا القطاع تقاعدا شديدا بسبب جائحة كوفيد-19. ولكن الجائحة كشفت أيضا بشكل صارخ كيف أن الأداء اليومي للأسر والمجتمعات المحلية والاقتصاد الرسمي يعتمد على هذا العمل الخفي. وإنما إذ نعيد بناء هياكل اقتصادية تكون أكثر شمولاً وقدرة على التكيف، فإن أمامنا فرصة لتحويل الوضع السائد، والاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وخفض عبئها وإعادة توزيعها بين الجنسين بشكل قطعي.

ومع أن المرأة ستبلي الدعوة للتصدي لجائحة كوفيد-19، فإن العمل غير المدفوع الأجر الذي تقدمه لا يمكن أن يتسع نطاقه بلا حدود⁽¹⁷⁾. فبدون دعم كافٍ، يمكن أن تترتب تكاليف باهظة في الأجل الطويل على توسيع نطاق عمل المرأة لتغطية الثغرات في الحماية الاجتماعية والخدمات العامة. ولذا يلزم اتخاذ إجراءات فورية لضمان استمرارية الرعاية لمن يحتاجون إليها والاعتراف بمقدمات الرعاية الأسرية والمجتمعية غير المدفوعة الأجر بوصفهن عاملات أساسيات في هذه الأزمة.

ويلزم اتخاذ خطوات فورية لضمان ألا تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى نكس مسار التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين في العقود الأخيرة، ولا سيما فيما يتعلق بمشاركة المرأة في القوة العاملة. وسيكون للقرارات المتعلقة بالاستثمارات الآن آثار ملموسة في وقت لاحق. فعلى سبيل المثال، في أعقاب الأزمة المالية العالمية التي نشبت في عام 2008، اتخذت تدابير لدعم مشاريع هياكل أساسية كبيرة توظف الرجال بشكل رئيسي، في حين ألغيت فرص عمل في

.Elson (17)

Alon, T.; Doepke, M.; Jane Olmstead-Rumsey, Y.; and Tertilt, M., 2020. "The Impact of COVID-19 on Gender Equality": (18) http://faculty.wcas.northwestern.edu/~mdo738/research/COVID19_Gender_March_2020.pdf

ويوصى بأن تشمل التدابير الوطنية ما يلي:

ضمان استمرارية رعاية كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المتعافين من مرض كوفيد-19:

إعفاء مقدمي الرعاية الأسرية غير المدفوعة الأجر من القيود التي تفرضها تدابير الإغلاق العام، وتزويدهم بالدعم والمعدات اللازمة لأداء عملهم بأمان.

تزويد مقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر والعاملين في مجال الصحة في المجتمعات المحلية بالمعلومات والتدريب والمعدات الكافية، ودعم سبل معيشتهم، للتصدي بفعالية لجائحة كوفيد-19.

توفير الحماية الاجتماعية الشاملة لمقدمي الرعاية وتوسيع نطاقها للتخفيف من آثار وطأة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر عن طريق ما يلي:

توسيع نطاق الحصول على الإجازة العائلية المدفوعة الأجر والإجازة المرضية المدفوعة الأجر.

استحداث نظام خفض وقت العمل مع دفع الأجر/نظام تقاسم العمل لفائدة العاملين الذين يضطعون بمسؤوليات الرعاية.

توسيع نطاق وإعانات برامج المساعدة الاجتماعية التي تستهدف المرأة بنسب أعلى، مثل برامج التحويلات النقدية والمعاشات الاجتماعية، وتعليق جميع الشروط المرتبطة بتلك البرامج طوال فترة أزمة كوفيد-19.

استحداث تحويلات نقدية جديدة، بما في ذلك لفائدة النساء اللواتي يتحملن مسؤوليات تقديم الرعاية.

توفير مكافآت وإعانات وقسائم إضافية تتيح توظيف مقدمي خدمات رعاية الأطفال لفائدة العاملين غير القادرين على العمل عن بعد، وتوسيع نطاقها لتشمل العاملين في القطاع غير الرسمي.

إعطاء الأولوية للاستثمارات في الهياكل الأساسية والخدمات العامة التي يسهل الوصول إليها، وتوسيع نطاق الحصول عليها، بما في ذلك في المناطق الريفية والمستوطنات العشوائية ومخيمات المشردين داخلياً واللاجئين، وذلك عن طريق ما يلي:

توسيع نطاق الدعم المقدم في مجال خدمات رعاية الأطفال لفائدة الأمهات والآباء العاملين في المناطق التي شهدت إغلاق المدارس ومراكز رعاية الأطفال وخدمات الرعاية المؤقتة، مع التركيز بشكل خاص على توفير الخدمات الآمنة للعامل الأساسيين وتيسير حصولهم عليها.

مواصلة برامج التغذية في المدارس وتكييفها مع سياق الأزمة، عن طريق تحضير حصص غذائية يمكن للمستفيدين أن يأثروا لاستلامها أو أن يطلبوا إرسالها إليهم.

ضمان حصول فئات النساء المستضعفات على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المناسبة والميسورة التكلفة، بما في ذلك في المستوطنات العشوائية والمناطق الريفية ومخيمات اللاجئين.

شراء السلع والخدمات اللازمة للهياكل الأساسية والخدمات العامة من الشركات التي تملكها نساء.

كيف يمكن للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة في هذا المجال؟

إن استراتيجية الأمم المتحدة لمعالجة مسألة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر تتجاوز مجرد زيادة إبراز العمل غير المدفوع الأجر. وهي تشمل أيضاً تدابير سياساتية للتخفيف من عبء الرعاية وتحسين توزيعها بين المرأة والرجل، وبين الأسر ومقدمي الخدمات في القطاع العام/السوق. وتدعو الأمم المتحدة إلى توفير خدمات كافية وميسورة التكلفة في مجالات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، فضلاً عن توفير الكهرباء للمناطق الريفية والناحية لدعم عمل المرأة المنتج وعملها غير المدفوع الأجر وعملها المنزلي، الذي تقام بسبب الأزمة؛ وإلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لتخصيص المزيد من التمويل للبنية التحتية للرعاية الاجتماعية.

رابعاً - العنف الجنساني

لديهن مكان يلجأن إليه. وفي الوقت نفسه، فإن الجهات التي تقدم خدمات الدعم تكافح لأداء عملها. والأجهزة القضائية وأجهزة الشرطة والخدمات الصحية، وهي أول المستجيبين للمرأة، تتوء بحمل يفوق طاقتها، وتواجه أولويات متغيرة، أو تعدّ عاجزة عن المساعدة لأسباب أخرى. وتأثرت الجماعات الفاعلة في المجتمع المدني سلباً بتدابير الإغلاق العام أو بإعادة تخصيص الموارد. وبعض الملاجئ المخصصة لضحايا العنف العائلي أصبحت ممتلئة؛ واضطرت ملاجئ أخرى إلى إغلاق أبوابها أو باتت تستخدم كمراكز صحية.

ومن المهم أن تعطي خطط الاستجابة الوطنية الأولوية لدعم المرأة عن طريق تنفيذ تدابير أثبتت فعاليتها. وهي تشمل ما يلي:

- ▶ إدماج جهود وخدمات الوقاية للتصدي للعنف ضد المرأة في خطط الاستجابة لجائحة كوفيد-19؛
- ▶ تحديد ملاجئ ضحايا العنف المنزلي بوصفها خدمات أساسية وزيادة الموارد المقدمة لها وللجماعات الفاعلة في المجتمع المدني التي تعمل على خط المواجهة؛
- ▶ توسيع قدرة الملاجئ على استقبال ضحايا العنف عن طريق إعادة تأهيل أماكن أخرى، مثل الفنادق الفارغة، أو المؤسسات التعليمية، لتلبية احتياجات الحجر الصحي، ومراعاة توفير إمكانية الوصول إليها للجميع؛
- ▶ تحديد أماكن آمنة للنساء يمكنهن فيها الإبلاغ عن تعرضهن لسوء المعاملة دون تنبيه الجناة، مثلاً في متاجر البقالة أو الصيدليات؛
- ▶ نقل الخدمات عبر الإنترنت؛

في 5 نيسان/أبريل، دعا الأمين العام إلى وقف عالمي لإطلاق النار وإلى وضع حد لجميع أعمال العنف في كل مكان حتى نستطيع تركيز اهتمامنا ومواردنا على إيقاف هذه الجائحة. ولكن العنف لا يسود فقط في ساحة المعركة. فهو موجود في المنازل أيضاً. والعنف ضد النساء والفتيات أخذ في الازدياد على الصعيد العالمي حيث تقترن جائحة كوفيد-19 بالضغط الاقتصادي والاجتماعية وتدابير تقييد الاتصال والتنقل. وتتفاقم هذه الظروف بسبب الاحتفاظ في المنازل، وتعاطي المخدرات، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات، وانخفاض دعم الأقربان. وقبل نقشي الوباء، كان يُقدّر أن امرأة واحدة من كل ثلاث نساء ستعرض للعنف خلال حياتها. وكثير منهن محاصرات الآن في بيوتهن مع المسيئين إليهن.

ورغم أن الوقت لم يحن بعد للحصول على بيانات شاملة، فإن هناك بالفعل تقارير كثيرة مثيرة للقلق الشديد تفيد بتزايد العنف ضد المرأة في جميع أنحاء العالم، حيث أبلغ عن ارتفاع بنسب تصل إلى 25 في المائة في حالات عديدة في البلدان التي توجد فيها نظم إبلاغ. وفي بعض البلدان، تضاعف عدد الحالات المبلغ عنها.

ومن المرجح أيضاً أن هذه الأرقام لا تعبر إلا عن أسوأ الحالات. فبدون إمكانية الوصول إلى أماكن يمكن لهن الانفراد بأنفسهن فيها، سيكون من الصعب على العديد من النساء إجراء مكالمة أو التماس المساعدة عبر الإنترنت⁽¹⁹⁾.

وإلى جانب الزيادة في الأعداد، أصبح العنف ضد المرأة يأخذ أشكالاً جديدة معقدة: فخطر التعرض لجائحة كوفيد-19 يُستخدم كوسيلة للتهديد؛ ويستغل المعتدون عدم قدرة النساء على طلب المساعدة أو على الهروب؛ وتواجه النساء خطر الطرد إلى الشارع دون أن يكون

(19) بالمثل، مع تزايد الوقت الذي يقضيه الأفراد على الإنترنت، توجد مخاوف من تصاعد حالات إساءة المعاملة الجنسانية في المساحات الرقمية.

تكتيف حملات الدعوة والتوعية، بما في ذلك الحملات الموجهة إلى الرجال في المنازل.

ومن المهم أن تتضمن الاستجابات الوطنية رسائل محددة إلى الجمهور مفادها أن تطبيق العدالة وسيادة القانون لا يُعلَق خلال فترات الالتزام بالبقاء في المنازل أو الإغلاق العام. ويلزم إدماج استراتيجيات منع العنف الجنساني في الخطط التنفيذية في قطاعي العدالة والأمن لمواجهة الأزمة وينبغي تعليق قوانين التقادم على الجرائم، ولا سيما جرائم العنف الجنسي.

كيف يمكن للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة في هذا المجال؟

الأمم المتحدة ملتزمة بإدماج هذه الخطوات في استجاباتنا الشاملة، بما في ذلك الاستجابات في حالات الطوارئ الإنسانية. فأفرقة الأمم المتحدة القطرية وكبار المسؤولين سیدعون الحكومات إلى إدراج تدابير حماية المرأة من العنف بوصفها جزءا نظاميا من تدابير الاستجابة الفورية لجائحة كوفيد-19، وفي حزم تدابير الإنعاش الطويلة الأجل. وستستخدم الأمم المتحدة مبادرة تسليط الضوء، وهي شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي، وتمثل أكبر استثمار منفرد في العالم لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بهدف العمل مع الحكومات على تعزيز أنشطتها للاستجابة للتحديات الجديدة التي خلقتها جائحة كوفيد-19. وستستخدم الأمم المتحدة أيضا برامجها القائمة لمنع العنف ضد المرأة والتصدي له بطريقة منسقة.

كشفت دراسة استقصائية أجريت في نيو ساوث ويلز، أستراليا، أن 40 في المائة من العاملين في الخطوط الأمامية أبلغوا عن زيادة طلبات المساعدة التي تصلهم من الضحايا، وأفاد 70 في المائة منهم بأن القضايا التي وصلت إليهم قد زادت تعقيدا خلال فترة تفشي جائحة كوفيد-19⁽²⁰⁾.

في كندا، تتضمن حزمة تدابير الاستجابة التي اتخذتها الحكومة لمواجهة جائحة كوفيد-19 مبلغ 50 مليون دولار كندي لدعم ملاجئ النساء اللاتي يواجهن العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنساني. وفي أستراليا، حُصص مبلغ 150 مليون دولار أسترالي في خطة الاستجابة الوطنية لتدابير التصدي للعنف العائلي. وفي المكسيك، تجري مناقشة قانون لتحويل 405 ملايين بيزو مكسيكي إلى الشبكة الوطنية للملاجئ⁽²¹⁾. وتعتبر ملاجئ العنف المنزلي خدمات أساسية ويجب أن تظل مفتوحة أثناء فترة الإغلاق العام.

حلول افتراضية مبتكرة:

في الصين، أطلقت حملة #AntiDomesticViolence DuringEpidemic كجزء من جهود الدعوة، وتتضمن روابط إلى موارد مفيدة على الإنترنت - وتساعد على كسر جدار الصمت وفضح العنف بوصفه خطرا محتملا في فترة الإغلاق العام. ويتخذ مقدمو الخدمات عبر الإنترنت والهاتف المحمول خطوات لتقديم الدعم مثل توفير مكالمات مجانية إلى خطوط الاتصال المخصصة لطلب المساعدة في أنتيغوا وبربودا. وفي إسبانيا، تتوفر خدمة للرسائل الفورية مع خاصية تحديد الموقع الجغرافي، وهي تتضمن غرفة دردشة على الإنترنت توفر الدعم النفسي الفوري لضحايا العنف. وفي الأرجنتين، أعلنت الصيدليات بوصفها أماكن آمنة يمكن فيها للضحايا الإبلاغ عن تعرضهن لسوء المعاملة. وبالمثل، توجد في فرنسا مراكز إرشاد مؤقتة أمام بعض متاجر المواد الغذائية، وتم توفير 20 000 ليلة مبيت في فنادق لاستقبال النساء اللاتي يحتجن إلى مأوى للهروب من سوء المعاملة. وفي كولومبيا، ضمنت الحكومة استمرار الحصول على خدمات مكافحة العنف الجنساني عبر الإنترنت، بما في ذلك المشورة القانونية، والمشورة النفسية الاجتماعية، وخدمات الشرطة والعدالة، بما فيها عقد جلسات سماع تفاصيل القضية.

(20) "Domestic Violence Spikes During Coronavirus as Families Trapped at Home" <https://10daily.com.au/news/australia/a200326zyjkh/domestic-violence-spikes-during-coronavirus-as-families-trapped-at-home-20200327>, accessed 2nd April 2020

(21) متاح على الرابط التالي: <https://comunicacionnoticias.diputados.gob.mx/comunicacion/index.php/mesa/diputadas-piden-que-las-medidas-tomadas-por-el-gobierno-de-la-republica-durante-la-contingencia-por-el-covid-19-tengan-perspectiva-de-genero>

جائحة في الظل: العنف ضد النساء والفتيات وقت كوفيد-19

على الصعيد العالمي،



243 مليون

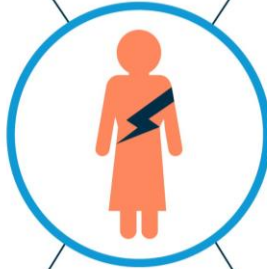
امرأة وفتاة ممن تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 سنة تعرضن للعنف الجنسي و/أو البدني على يد عشير حميم خلال الاثني عشر شهرا الماضية.
ويُرجح أن يزيد العدد مع اشتداد التوتر بسبب المخاوف الأمنية والصحية والمالية واستفحال مشاعر الإجهاد بسبب الضيق والعزلة.

يظهر من آخر البيانات أن العنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما العنف العائلي، **اشتد منذ أن حلت جائحة كوفيد-19.**

فيما يلي بضعة نماذج من عشرات البلدان التي تفيد بوقوع زيادة في العنف ضد النساء

سُجل في خطوط طلب المساعدة زيادة في النداءات بنسبة 30 في المائة في قبرص، وبنسبة 33 في المائة في سنغافورة.

أبلغ أيضا في إسبانيا وألمانيا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة عن زيادة في حالات العنف العائلي وطلبات المأوى لأسباب طارئة.



في فرنسا، زادت حالات العنف العائلي المبلغ عنها بنسبة 30 في المائة منذ الإغلاق العام في 17 آذار/مارس.

في الأرجنتين، زادت نداءات الطوارئ بسبب العنف العائلي بنسبة 25 في المائة منذ الإغلاق العام في 20 آذار/مارس.

مع توسع أوامر المكوث بالمنزل لاحتواء انتشار الفيروس، تجد النساء اللواتي يعشن مع معاشرين عنيفين أنفسهن معزولات أكثر فأكثر عن يمكن أن يساعدهن من الناس وبعيدا عما تحتجن إليه من موارد.

ورد في تقييمات سابقة أن التكلفة العالمية للعنف ضد النساء تُقدر بحوالي

1,5 تريليون دولار
الولايات المتحدة.

والأكيد أن هذا الرقم لا يتجه سوى إلى الارتفاع في ظل زيادة العنف حاليا واستمراره بعد الجائحة.

العنف ضد النساء والفتيات متفش ولكن الإبلاغ عنه متدن. فأقل من

40% من النساء

اللواتي يتعرضن للعنف يبلغن عن هذه الجرائم أو يطلبن أي نوع من المساعدة.

87 000 امرأة

ذهبن ضحية للقتل العمد في عام 2017. ومعظم الحالات ارتكبتها عشير حميم أو عضو من أسرة الضحية.

خامسا - آثار الجائحة على الأوضاع الإنسانية والظروف الهشة وعلى حقوق الإنسان

وينبغي أن يظل تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن تنفيذًا فعليًا أحد الأولويات خلال هذه الفترة. ولقد كان قرار مجلس الأمن 2242 (2015) في الواقع واحداً من أولى قرارات المجلس التي أقرت بأن الجائحات المرضية جزء من تضاريس السلام والأمن، وأكدت ضرورة أن تكون مبادئ الوقاية والحماية، ومشاركة المرأة وأدائها دوراً قيادياً على قدم المساواة مع الرجل، جزءاً من جميع الاستجابات.

وأخيراً، أدت الجائحة العالمية إلى زيادة كبيرة في القيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص في جميع أنحاء العالم، وإلى ورود تقارير مثيرة للقلق عن إساءة استخدام تدابير الطوارئ للإمعان في تقييد حقوق الإنسان وسيادة القانون، وسيرد سرد ذلك بالتفصيل في موجز سياسات مقبل عن آثار جائحة كوفيد-19 على حقوق الإنسان. وأدى ذلك إلى أثر سلبي على الحيز المدني وعلى قدرة المجتمعات المحلية والأفراد على ممارسة حقهم في التجمع السلمي وحرية التعبير. ولا تزال القيادات النسائية والناشطات يتحملن وطأة المضايقة والاعتداءات على الإنترنت وخارج الإنترنت. وتثير احتمالات حدوث ركود اقتصادي عالمي طويل الأجل شواغل خطيرة بشأن كيفية معالجة هذه الثغرات في مجال الحماية والقيود المفروضة على حقوق الإنسان. ويحدونا الأمل في أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي بعد انقضاء الجائحة إلى توسيع نطاق حقوق المرأة ومشاركتها في الشؤون العامة حتى نكون أقدر على التكيف مع هذه الأزمات في المستقبل.

تشكل جائحة كوفيد-19 خطراً مدمراً على النساء والفتيات في السياقات الهشة وفي المناطق المتضررة بالنزاعات. فتعطل البرامج الصحية والإنسانية والإنمائية الحاسمة الأهمية يمكن أن يؤدي إلى عواقب تمثل مسألة حياة أو موت في الحالات التي تكون فيها النظم الصحية منهكة بحمل يفوق طاقتها أو حين لا يكون لها وجود يستحق الذكر. وتتسبب مضاعفات الحمل والولادة في البلدان ذات النظم الهشة في حدوث أكثر من 50 في المائة من جميع وفيات الأمهات، ومن المرجح أن يؤدي تزايد الآثار السلبية على قطاع الصحة إلى ارتفاع هذه النسبة أكثر فأكثر. وفي مختلف البيئات السائدة في جميع مناطق النزاع، تعاني النساء - سواء كنّ مشردات أو لاجئات أو ريفيات أو فقيرات أو مهمشات - من العزلة، وانتشار المعلومات المضللة وتعذر الوصول إلى التكنولوجيات ذات الأهمية الحيوية. ووردت تفاصيل إضافية عن الآثار الإنسانية لجائحة كوفيد-19 في خطة الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19⁽²²⁾.

ويمكن أن تؤدي القيود المفروضة على تحركات قوات الشرطة والأمن إلى خلق فراغ في سيادة القانون في المجتمعات المحلية النائية وأن تزيد من انتشار العنف الجنسي والجسدي وعمليات القتل التي تستهدف المدافعين عن حقوق الإنسان المكفولة للمرأة. والتحول إلى الخطاب على الإنترنت يمكن أن يؤدي أيضاً إلى تضيق المجال المتاح للمنظمات النسائية في المجتمع المدني لأداء عملها والقيام بأنشطة عاجلة للدعوة إلى مناصرة حقوق المرأة وتقديم الخدمات دعماً لها.

خاتمة

وبدلاً من ذلك، ينبغي لكل خطة استجابة لجائحة كوفيد-19، ولكل حزمة تدابير وميزانيات تخصص موارد للتعافي منها، أن تعالج الآثار الجنسانية لهذه الجائحة. وهذا يعني ما يلي: (1) إدماج النساء والمنظمات النسائية في صميم تدابير الاستجابة لجائحة كوفيد-19؛ (2) تحويل أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر المجففة إلى اقتصاد رعاية جديد شامل للجميع ويعمل لصالح الجميع؛ (3) تصميم خطط اجتماعية - اقتصادية مع التركيز المتعمد على حياة النساء والفتيات ومستقبلهن.

إن منح النساء والفتيات أهمية محورية في الاقتصاد سيكون دافعا عميقا إلى تحقيق نتائج أفضل وأكثر استدامة في مجال التنمية لفائدة الجميع، ويدعم الانتعاش بسرعة أكبر، ويوفر لنا أساسا راسخا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تؤدي الجوائح إلى تضخيم جميع أوجه عدم المساواة القائمة وزيادة حدتها. وتؤثر أوجه عدم المساواة هذه بدورها على المتضررين بالجائحة، وعلى حدة تأثيرها، وعلى جهودنا الرامية إلى التعافي. ولقد خلقت جائحة كوفيد-19 وآثارها الاجتماعية والاقتصادية أزمة عالمية لا مثيل لها في تاريخ الأمم المتحدة - وهي أزمة تتطلب استجابة المجتمع بأسره لتتناسب مع حجمها وتعقيدها. ولكن هذه الاستجابة، سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، ستضعف إلى حد كبير إذا لم تأخذ في الحسبان كيف أن أوجه عدم المساواة قد جعلتنا جميعا أكثر ضعفا في وجه تأثيرات الأزمة. أو إذا اخترنا ببساطة تكرار السياسات السابقة وفشلنا في استغلال هذه اللحظة لإعادة بناء مجتمعات أكثر مساواة وشمولا وقدرة على التكيف.